السعدون مترئسا الجلسة

جانب من جلسة مجلس الأمة

استكمل مناقشة الخطاب الأميري

مجلس الأمة: محاربة الفساد أولى الأولويات

انتخاب لاري والعازمي لعضوية البرلمان العربي استكمالا لمقاعد الكويت به

كتب : أحمد الهديبان

الشيخ طلال الخالد متابعاً

متابعة حكومية

- هايف : مسيرة الإصلاح تسير في مسارين الأول المحافظة على هوية المجتمع والثاني الاهتمام برفع المستوى المعيشي
- نطالب بفتح ملفات الفساد الإداري الذي استشرى والفساد المالي والاختلاسات التي ظهرت في الحقبة السابقة
- عيسى الكندري: نرحب بالنطق السامي لصاحب السمو الذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد
- بوقماز : بحكم عملي كعضو هيئة تدريس فقد تمت الاستعانة بي في عدد من الجهات الحكومية بخصوص مطار الكويت الجديد ثم اختياري كممثل لـ«الهندسة » كمستشارة للشركة وإدارة المخاطر للمشروع في برنامج مهندسات للكويت تطوعت كممثلة للجامعة وتم تدريب ما يقارب من 200 مهندسة
- المويزري : هذا كلام إنشائي .. لا يمكن أن يمر إما تحترمين واجباتك أو سنتصدى لك
- العازمي: نبهنا رئيس الحكومة كيف تقبل تعيين سيدة وكيلة وزارة وهي لم تتدرج ؟

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة، لاستكمال النظر في بنود جدول الأعمال، وتلا الأمين العام المساعد لقطاع الجلسات أحلام القلاف أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن أو اخطار.

وقال الرئيس السعدون: تلقينا نبأ وفاة وزير الإعلام السابق محمد السنعوسي، فبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة أتقدم بصادق العزاء والمواساة لأسرة الفقيد الكريمة سائلا المولى أن يتغمده بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته.

من جهته قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي: الحكومة تشاطر مجلسكم الموقر في تأبين وزير الإعلام الأسبق السنعوسي وتنعى الحكومة الفقيد بكل أسى، والذي انتقل إلى جوار ربه بعد رحلة حافلة بالعطاء في مجال الإعلام ابتداء من مساهمته في تأسيس تلفزيون الكويت الرسمي عام 1960، ولم يبخل عن الكويت برؤيته الثاقبة دفاعا عن مصلحة الوطن مخلصا في النصيحة صادقا في المشورة نزيها في الرأي، ونسأل الله أن يتغمد الفقيد برحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أسرته ومحبيه وأهل الكويت جميعا الصبر والسلون.

وواصل مجلس الأمة مناقشة الرد على الخطاب الأميري

وقال النائب محمد هايف: مسيرة الإصلاح تسير في مسارين، مسار المحافظة على هوية المجتمع الكويتي المتأصل بالإسلام، ثم الاهتمام بإصلاح جميع مناحي الحياة والرفع بمستوى الخدمات ورفع الظلم ونسيان المراحل السياسية الماضية.

وأضاف: كنا نتمنى أن يواكب العفو الذي يجب أن يكون عنوان المرحلة المقبلة والإصلاحات السياسية، مسيرة الحكومة الجديدة الإصلاحية لفتح صفحة جديدة وطي صفحة الخلافات، فهناك البعض تم سجنه بناء على تغريدة أو تبرعات أو رأي سياسي وما زالوا في السجون مع أن من هم أكثر منهم جرما خرجوا من السجن.

وقال هايف: نطالب بفتح ملفات الفساد الإداري الذي استشرى والفساد المالي والاختلاسات التي ظهرت في الحقبة السابقة، ويجب على من وقع في هذه الجرائم أن يكونوا عبرة، ومحاسبة الجناة إذا كنا نريد الإصلاح، كما أن قضية البدون تفاقمت وأصبحت ككرة الثلج وآن الأوان لحلها بتجنيس ما يستحق ومنح الحقوق المدنية لمن لا يستحق فهو موضوع شرعي وإسلامي، عندما يحرم الإنسان التعليم والعلاج والزواج.

من ناحيته قال النائب عيسى الكندري: نرحب بالنطق السامي لسمو أمير البلاد الذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد وما تضمنه من توجيهات سامية تمثل وثيقة العهد بما تضمنته من معان دستورية سامية لا يختلف عليها أحد لما فيها من صلاح البلاد، كما نرحب بما ورد في الخطاب الأميري الذي ألقاه رئيس الحكومة وما أكد عليه الخطاب من أهمية مشاركة المجلس للحكومة في حمل الأمانة ملتزمين المصلحة العامة والقسم واحترام الدستور والذود عن حريات الشعب، وعلينا التعاون البناء وفق المادة 50 من الدستور من دون تفريط أو تنازل، فالمجلس هو المعبر عن سيادة الأمة.

وأضاف: نتطلع إلى برنامج عمل الحكومة ونتمنى أن يكون انعكاسا للعبارات المضيئة في الخطاب الأميري، فهدف كل نظام هو رفاهية المواطن، ونحن في انتظار السياسات التي سيتحقق بها البرنامج، والسياسات المرجوة التي تضمنها الخطاب الأميري ومنها ما يتعلق بتنويع مصادر الدخل وتعظيم الإيرادات النفطية ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة ودفع عملية التنمية وزيادة مساهمة القطاع الخاص والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الوظائف اللائقة للمواطن، ونحن بدورنا نعاهد شعبنا وأميرنا على أن نكون سندا وظهيرا للحكومة في خدمة المجتمع في حال نفذت الحكومة خطتها وأول مسائل لها إذا قصرت في تحقيقها.

وأردف الكندري: من الأمور المهمة جدا والتي تطرق إليها الخطاب العناية بالأمن الغذائي والاهتمام به، وكلنا شاهدنا ما حدث بعد أزمتي كورونا وأوكرانيا، ويجب أن نضع الحكومة ضمن خطتها دعم المنتج المحلي وتوفير المواد الأولية للزراعة وليس من المقبول أن تقع الكويت على منفذ بحري ونعاني من أسعار السمك.

وتابع: لقد أثلج صدورنا بوادر اهتمام حكومي بالطفل والمرأة ويجب استحداث وزارة تُعنى بهما وآن الأوان للاهتمام بالمرأة وتعزيز دورها وعلينا دور في استكمال أوجه النقص وحماية الطفل من الانتهاك أو الإساءة.

بدورها قالت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز: أشكر إعطائي الفرصة للتطرق إلى مواضيع منها تضارب المصالح ولا بد أن أبيّن أنه بحكم عملي كعضو هيئة تدريس وخبرتي في إدارة المخاطر فقد تمت الاستعانة بي في عدد من الجهات الحكومية وعدد من لجان التحقيق وبخصوص مطار الكويت الجديد، ثم اختياري كممثل لكلية الهندسة كمستشارة للشركة وإدارة المخاطر للمشروع وتقديم الاستشارة يقتصر على تقديم الاستشارة فقط.

وأضافت: برنامج مهندسات للكويت فقد تطوعت كممثلة لجامعة الكويت وتم تدريب ما يقارب من 200 مهندسة تحت مظلة صناع العمل وهو امتداد لتدريب أبنائنا في مشروع المطار، وكان من ضمن تدريب الكوادر الكويتية وموظفات كويتيات للعمل في مجال البرامج الزمنية.

وتابعت: لعلمي بالحاجة الماسة إلى وجود كفاءات وطنية فقد قمت بالتطوع بتدريب وزارة الأشغال العامة وهذا بهدف نقل الخبرة وعليه كان لا بد أن أوضح أنه لم يكن جزءا من عملي كمتطوعة ومسؤوليتي كعضو هيئة التدريس.

وقالت بوقماز: إنني لم أتواصل مع رئيسة اللجنة إلا من خلال طلبها الاعتذار عن اللجنة وهي لم تكن لجنة تحقيق، وطالبت رئيس اللجنة بالاعتذار عن رئاسة اللجنة وقمنا بتكليف عيد الرشيدي برئاسة اللجنة، وتمت الإفادة بعد استيفاء جميع المكتب وأثمن ما أثير من إخواني وأخواتي الأعضاء وأخذها على محمل الجد.

وأضافت: أؤكد حرصنا على كامل الشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق تطلعات القيادة السياسية ومستنيرة بتوجيهات رئيس الوزراء وملتزمة بالقانون والدستور ومتعاونة مع الأعضاء جميعا في إطار القسم.

من جهته قال النائب شعيب المويزري: هذا كلام إنشائي، أنت مستشارة ليماك والوكيلة التي رشحتها مستشارة ليماك، هل تابعت ما التقارير المكتوبة في مشاريع المطار، لا يمكن أن يمر هذا الكلام إما تحترمين واجباتك أو سنتصدى لك.

من ناحيته قال النائب حمدان العازمي: نبهنا رئيس الحكومة كيف تقبل تعيين سيدة وكيلة وزارة وهي لم تشغل حتى رئيسة قسم وسنصعد الوزيرة على المنصة لتعرف كيف ترد.

وأضاف: هناك تجاوزات وأنت مشاركة وهناك كتب تدينك، وحضورك الاجتماعات معهم، ما علاقتك مع مي المسعد.

بدوره قال النائب عبدالله فهاد: نصت المادة (50) من الدستور على أن يكون نظام الحكم قائما على تعاون السلطات مع فصلها، والشعب قام بإحياء العملية الانتخابية، وهي رسالة عن المرحلة السيئة السابقة، وقابلت الأمة الخطاب بتصحيح المسار بحسن الاختيار، ونحن لا نملك ترف المجاملة حتى لا نعود إلى المربع الأول لأن الكويت تمر بمنعطف تاريخي سياسي صعب، والكل يعلم أن هناك متربصين بالمجلس والحكومة وهناك محاولات حثيثة لإفشال المجلس والحكومة من أطراف يملكون المال والإعلام.

وأضاف: بعد الانتفاضة الشعبية في 9/29 ،هل ردت السلطة التحية بأحسن منها، لا ، فقد رأينا التشكيل الحكومي الأول، وانتفض النواب حتى تراجع رئيس الحكومة نزولا عند الرغبة الشعبية، بعد ذلك تم الهجوم على السلطتين وطال النواب والمجلس في أول جلسة منها الكثير، ونحن اليوم نسأل الحكومة التي تهاجم من خصومها ماذا قدمت للإرادة الشعبية والشعب؟

وتابع: طالبنا رئيس الحكومة بإصدار العفو قبل الانتخابات وقلنا يا رئيس الحكومة صدّر مراسيم العفو قبل الافتتاح حتى نبعد عن المساومات، فهل قدمت العفو يا رئيس الوزراء؟ لقد تركت خصوم المجلس يستخدمون المجلس تحديدا لضرب الحكومة والمجلس وهو كان أسهل قرار خصوصا أنه تم العفو عن مجموعة من المهجرين، ويجب العدل والمساواة، وأنتم يا حكومة لا تعرفون المساواة إلا في مواضيع القروض والمواضيع التي تمس المواطن.

من جهته قال النائب ماجد المطيري: نشكر القيادة السياسية على الخطاب السامي، ولكن الحكومة نقول لها (بداية القصيدة كفر)، فالحكومة تشكلت في 16 أكتوبر 2022 والمجلس افتتح يوم 18 أكتوبر، وإلى اليوم وبعد شهر لم تقدم برنامج عملها، بمخالفة نص المادة (98) بتقديم برنامج عمل الحكومة فور تشكيلها إلى مجلس الأمة، وفي 14 نوفمبر خرج لنا تصريح من مجلس الوزراء بمناقشة البرنامج في اجتماعه وأنه سيرفع البرنامج خلال أسبوعين، أي إنه بعد شهر ونصف الشهر أيضا، الحكومة ليست مستعجلة وعندها التأخير عادي.

وأضاف: تأخرنا في الصحة والتعليم والإسكان والرياضة وبعد أيام سيكون أكبر تجمع رياضي عالمي في قطر الشقيقة، ونحن ما زلنا نفتخر بمشاركتنا في كأس العالم 1982، الناس جاءت بكأس العالم عندها ونحن نفتخر بمشاركتنا قبل 40 سنة، ودبي جمعت كل دول العالم في إكسبو دبي، وجذبت مشاريع استثمارية كبرى ونحن إلى الآن نناقش جسر جابر الذي لا نعرف أين نهايته ومطار الكويت الذي كلف مليارا و300 مليون ولا ندري متى يتم إنجازه.

من ناحيته قال النائب عبدالله المضف: لا يسعنا إلا أن نشيد بالخطاب التاريخي في 22 يونيو الماضي ومن ثم استكماله بالنطق السامي والذي حمل مضامين فعلية لمحاسبة الفاسدين ومكافحة الفساد وأن السلطة السياسية هي من ستحاسب الحكومة قبل المجلس حال أن تخطئ، ولقد رأينا جزءا من هذه الخطوات على أرض الواقع من خلال عزل بعض القيادات السابقة والتي لم تقم بواجبها، لكن علينا أن نتعظ وأن نعرف ما أوصلنا إلى هذه المرحلة هو أننا قبلنا بمعادلة وحسبة أن تكون البلد هي الحلقة الأضعف، فكيف قبلنا بذلك؟

وأضاف: قبلنا على أنفسنا أن يصعد الكل على حساب البلد وشعبه وأمواله، وقبلنا بتراجع تعليمنا من أجل ربح مدارسهم، وقطاعنا الصحي يتدهور لكي تربح مستشفياتهم وعندنا أزمة سكن لكي تتأجر بيوتهم، وقبلنا تعيين قيادات ليست كفؤة لكي يتكسب البعض سياسيا قبلنا أن الرياضة تتأخر من أجل الغير، وقبلنا التنازل عن فطرة الشعب وهي الإبداع والفكر، حتى الفكرة هاجرت، وتُطبق عند جيراننا، قبلنا أن تؤجروا أراضي الدولة بأسعار زهيدة لمتنفذ ويؤجرها بأغلى الأثمان لأبناء الشعب، وبذلك كسب المتنفذ وخسر البلد وخسر الشعب.

بدوره تحدث النائب عبدالله الأنبعي قائلا : استمعنا إلى خطاب أميري حمل في طياته كثيرا من المعاني ووصل إلى الحديث عن أمر فني بشأن العميل الخفي، وعندما تكون عندي هذه الرؤية من القيادة السياسية، فكيف لا نجد تجاوب الحكومة في تقديم برنامج عملها، ونحن في ثالث جلسة، وكان من المفترض تقديمه منذ أسبوعين.

وأضاف: أساس وجود السلطات الثلاث هو تحقيق العدالة والرخاء للمواطنين، فكيف نحقق العدالة والرخاء وعندي أمثلة حية بالكويت، تبين وجود معايير غير واضحة في التعيينات والسلم الوظيفي والرواتب وتكافؤ الفرص الاستثمارية والتجارية، عندنا كل شيء

هايف متحدثاً

عيسى الكندري يدلي بدلوه

الساير خلال الجلسة